

Distr.: General  
4 August 2009  
Arabic  
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً  
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩ موجهة إلى اللجنة من البعثة  
الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وتتشرف بأن ترفق طيه التقرير المتعلق بالإجراءات التي اتخذتها جمهورية الصين الشعبية كي تنفذ بفعالية أحكام الفقرة ٨ من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وكذلك الفقرتين ٩ و ١٠ والتدابير المالية المنصوص عليها في الفقرات ١٨ و ١٩ و ٢٠ من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩ الموجهة إلى اللجنة  
من البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية]

تقرير من الصين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩)

١ - تؤيد الصين اتخاذ مجلس الأمن قراره ١٨٧٤ (٢٠٠٩). فهذا القرار لم يقتصر فحسب على الإشارة بوضوح إلى الموقف الحازم للمجتمع الدولي تجاه قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتجارب نووية وحيازتها أسلحة نووية، بل ترك المجال مفتوحاً أيضاً للجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق استئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن.

٢ - والصين عضو دائم في مجلس الأمن. وتتخذ دائما موقفا مسؤولا تجاه تنفيذ قرارات هذه الهيئة، ووضعت مجموعة من الآليات والممارسات العملية الفعالة في هذا الصدد. وعقب اتخاذ القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، أصدرت وزارة الشؤون الخارجية، بإذن من مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، تعميما يقتضي تنفيذه من كافة الوزارات واللجان الحكومية وكذلك في جميع المقاطعات والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي والبلديات ومنطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين.

٣ - وفيما يتعلق بتنفيذ أحكام الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)، سنّت الصين التدابير التالية وفقا لذلك القرار والمقررات ذات الصلة بالموضوع التي اتخذتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦):

(أ) أنشأت الصين نظاما شاملا للقوانين واللوائح التي تنظم تصدير الأصناف المتصلة بالبرامج النووية والبيولوجية والكيميائية والقذائف الموجهة وكذلك كل الأصناف العسكرية. ويتشابه إلى حد كبير النطاق التنظيمي لتشريعات الصين الحالية المتعلقة بالتصدير والاستيراد مع نطاق الممارسات الدولية المعمول بها. وستواصل الصين تنفيذ القرار والتقيد بقائمة الأصناف المحظور تصديرها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نحو ما حددته اللجنة في هذا الصدد؛

(ب) ستكفل الصين بحميد الأموال وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة على أراضيها، مما يملكه أو يسيطر عليه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الكيانات أو الأشخاص الذين حددت اللجنة أو مجلس الأمن أنهم يشاركون، بما في ذلك عن طريق وسائل غير مشروعة أخرى، في برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتصلة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، أو يقدمون الدعم لها كيانات

أو أشخاص يتصرفون باسمهم أو بتوجيه منهم، وستكفل الحيلولة دون إتاحة مواطنيها أو أي كيانات أو أشخاص داخل أراضيها أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية لهذه الكيانات أو هؤلاء الأشخاص أو لفئاتهم. وستدرج السلطات الصينية المختصة أيضا هؤلاء الأشخاص في قائمة ممنوعين من الدخول إلى الصين بهدف الحيلولة دون دخولهم إلى أراضيها الوطنية أو مرورهم العابر منها.

٤ - وقد اتبعت الصين دائما موقفا حذرا ومسؤولا تجاه تصدير المنتجات العسكرية وتدير شؤونها إدارة صارمة. وستنفذ الصين أحكام القرار وستمتنع عن تصدير كل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستثناء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يتصل بها من مواد، وستمتنع كذلك عن إجراء المعاملات المالية أو تقديم التدريب التقني أو المشورة أو الخدمات أو المساعدة فيما يتصل بتوفير هذه الأسلحة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو صنعها أو صيانتها أو استخدامها، وستنفذ أحكام القرار المتعلقة بإخطار مجلس الأمن.

٥ - وذكّرت السلطات الصينية المختصة كافة المؤسسات المالية بضرورة تكثيف تدقيق اتصالاتها التجارية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمنع تقديم الخدمات المالية أو نقل أي أصول مالية أو أصول أو موارد أخرى، إلى الأراضي الصينية أو غيرها أو منها، أو إلى رعاياها أو الكيانات التي تخضع لتنظيم قوانينها أو من جانبهم، أو المؤسسات المالية أو الأشخاص الموجودين على أراضيها، مما يمكن أن يسهم في برامج أو أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتصلة بالأسلحة النووية أو القذائف التسيارية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، وذلك بوسائل منها تجميد أي أصول مالية أو غيرها من الأصول أو الموارد الموجودة على أراضيها أو التي تدخل لاحقا إلى أراضيها، أو التي تخضع لولايتها القضائية أو تصبح لاحقا خاضعة لها، أو التي ترتبط بهذه البرامج أو الأنشطة، وتعزيز أنشطة الرصد لمنع كل هذه المعاملات وفقا لسلطاتها وتشريعاتها الوطنية.

٦ - وستتعامل الصين مع المسائل المتعلقة بالالتزامات الجديدة بتقديم المنح أو المساعدة المالية أو القروض التسهيلية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكذلك تقديم الدعم المالي العام لأغراض التجارة معها وفقا للقرار، وستمنع استخدام هذا الدعم المالي في برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو أنشطتها المتصلة بالأسلحة النووية أو القذائف التسيارية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل.

٧ - وبناء على مبدأ "نظامان في ظل بلد واحد"، تضطلع الحكومة المركزية الصينية بالمسؤولية عن إدارة شؤون الدفاع والشؤون الخارجية لمنطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين

الخاصتين؛ وتمتتع هاتان المنطقتان بسلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية مستقلة، بما في ذلك سلطة الفصل في المنازعات. ولذلك، ستقوم هاتان المنطقتان، بناء على إخطار من الحكومة المركزية، بصياغة قوانينهما ولوائحهما لتنفيذ القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) ومقررات اللجنة ذات الصلة بالموضوع تنفيذا تاما.

٨ - وترى الصين أنه يجب على كل البلدان أن تنفذ بدقة وبإخلاص القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) ومقررات اللجنة ذات الصلة بالموضوع؛ وينبغي لها في الوقت نفسه أن تتحلى بالهدوء وأن تتفادى تفسير الأحداث تفسيرات اعتباطية أو توسيع نطاق الجزاءات، وينبغي لها أن تبذل جهودا أكبر بكثير لتفادي اللجوء إلى القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها. وينبغي ألا يؤثر تنفيذ القرار على التنمية الوطنية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو على اتصالاتها الخارجية العادية أو الحياة العادية لشعبها، ولا أن يضر بعلاقتها مع البلدان الأخرى. وفي نفس الوقت، ينبغي أن يُنفذ على نحو فعال حكم قابلية الرجوع الوارد في قرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩)؛ أي إذا التزمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأحكام القرار، ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في مسألة تعليق الجزاءات المفروضة عليها مؤقتا أو إلغائها.

٩ - وترى الصين أن الجزاءات ليست هي الغاية من إجراءات مجلس الأمن، بل هي وسيلة فحسب. وينبغي للدول عند تنفيذ الجزاءات أن تركز على صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية ومنطقة شمال شرق آسيا، بالتشجيع على الإسراع بحل المشكلة النووية لكوريا الشمالية والعودة إلى طريق التسوية بالتفاوض. والصين على استعداد لمواصلة التنسيق والتعاون مع كافة الأطراف المعنية في هذا الصدد، والاضطلاع بدور بناء في هذه العملية.